



annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ورقة موقف من المجتمع  
المدني العربي حول  
الكوب 28



Supported by:

People  
Change  
the World  
Diakonia

Sida

حل لمشكلة النظام المناخي إلا بإصلاح النظام الاقتصادي الذي تسبب بها.

● اعتماد مقارنة حقوق الإنسان والمبادئ الإطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئة، كما جاءت في تقرير المقرر الخاص عام 2018، إذ إن توفير بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة هو حق من حقوق الإنسان. والدفع باتجاه الاعتراف على المستويات الوطنية بالحقوق البيئية من خلال الدساتير والقوانين إضافة إلى أهميته في احترام مقاربات حقوق الإنسان في تصميم السياسات البيئية. كذلك مراعاة منظور المساواة وعدم التمييز ومسؤوليات المؤسسات التجارية وآثار النزاعات المسلحة على الحقوق البيئية إضافة إلى الالتزامات المرتبطة بالتعاون الدولي في سياق الشركات المتعددة الجنسيات والضرر العابر للحدود.

● تدارك عدم المساواة بين الجنسين التي تتسبب بها المشاريع البيئية من خلال توفير الرؤية والإدارة الملائمة. إذ يتأثر النساء والرجال في جميع أنحاء العالم بطريقة متباينة بتغير المناخ، وإزالة الغابات، وتدهور الأراضي، والتصحر، والبنية التحتية غير المستدامة، وتزايد ندرة المياه وعدم كفاية الصرف الصحي، مما يعزز العلاقة بين أهداف المساواة بين الجنسين من جهة والاستدامة البيئية من جهة ثانية. وقد يتعرضون أيضاً لتأثيرات صحية متباينة بسبب تلوث الهواء والمواد الكيميائية. ونادراً ما تدمج بلداننا هذه القضايا في عملية جمع البيانات البيئية وصنع السياسات.

## صندوق الخسائر والأضرار

كما اوصى المجتمعون بضرورة تغيير استراتيجية التفاوض، يكوننا انتقلنا من تغير المناخ إلى مرحلة الكوارث المناخية. وهذا ما فرض على المجتمعين في الكوب 27 العام الماضي وضع موضوع "الخسائر والأضرار" على جدول الأعمال. وفي هذا المجال اوصى المشاركون بضرورة توضيح المسؤوليات كما أسلفنا في هذا المجال، مع الأخذ بالاعتبار المسؤولية التاريخية عن الانبعاثات للدول الكبرى والمسؤولية الحالية أيضاً للدول الأكثر تلويثاً وتسبباً بالكوارث المناخية لا سيما تلك التي فاقت انبعاثاتها الدول المتقدمة تاريخياً.

بالإضافة إلى رفض المجتمع المدني أن يتم تسليم صندوق الخسائر والأضرار إلى البنك الدولي (حتى ولو بشكل مؤقت كما هو مقترح) وهو الذي تحمل مسؤولية إدارة الديون حول العالم، بينما نحن الآن أمام تعويضات (هبات) يفترض أن تدفعها الدول المتقدمة للدول النامية المتضررة تعويضاً عن الخسائر والأضرار للكوارث المناخية التي تسببت بها، أثناء تقدمها.

كما نبه المجتمعون من الوقوع في فخ التمييز بين البلدان المعنية بالتعويضات والاستفادة منها، أي بين البلدان النامية عامة وتلك المصنفة "الأكثر ضعفاً وفقراً"، أو الأقل نمواً (التي لا يتجاوز عددها 46 دولة) كما تقترح البلدان المتقدمة. مع العلم أن بلدان مثل باكستان التي ضربتها الفيضانات العام الماضي وليبيا هذا العام لا تصنف في خانة

بالرغم من الظروف الصعبة المأساوية التي تشهدها المنطقة، واستعداداً لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرون (cop 28) للأمم المتحدة حول تغير المناخ الذي يعقد هذا العام في دبي بين 30 تشرين الثاني و12 كانون الأول، نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية اجتماع خبراء، حضورياً وعبر الإنترنت، على مدى يومين (25 و26 تشرين الأول/أكتوبر) لمناقشة القضايا المطروحة في هذا الكوب واتخاذ موقف من منظور المجتمع المدني.

أجمع الخبراء المشاركون في هذه الاجتماعات على اعتبار الحرب، سواء في غزة أو في أوكرانيا هي من أهم عوائق تطبيق ما ورد في اتفاقية باريس المناخية، وهي ستكون السبب الرئيسي في تراجع الدول الكبرى في حجمها وفي انبعاثاتها عن تعهداتها في خفض هذه الانبعاثات، وأن تمويلها بشكل أو بآخر للحرب شبه العالمية، ستكون حتماً على حساب تمويل المناخ. مع التأكيد أيضاً أن أسباب هذا التراجع تعود إلى ما قبل هذه الحرب، لاسيما التزام الدول المتقدمة والصناعية بتمويل صندوق المناخ بمئة مليار دولار سنوياً ابتداءً من العام 2020، وهو ما لم تف به هذه الدول حتى تاريخه، والامل شبه مقطوع بأن تفعل هذا العام بسبب الحروب المستجدة كما أسلفنا.

التوصيات العامة التي خرج بها المجتمعون تمحورت حول:

● ضرورة وقف الحروب وتحاشي المزيد من المآسي والضحايا على المستوى الإنساني والبيئي والتي ستؤدي إلى مفاقمة وزيادة الكوارث المناخية التي ستخطى نتائجها كوارث الحروب على المستوى العالمي.

● والتمسك بتحميل المسؤوليات التاريخية عن الانبعاثات التي بدأت بالتراكم بالغلغلاف الجوي منذ "الثورة الصناعية" التي حصلت في الغرب، وأن المجتمع المدني لا يزال متمسكاً بمبدأ تحميل "المسؤوليات التاريخية" للبلدان المتقدمة والغنية، مع العلم أن من أهم مميزات هذه الانبعاثات، أنها متراكمة في الغلاف الجوي، كما أثبتت كل التقارير العلمية ذات الصلة. وأن هدف "التخفيف" من الانبعاثات الذي يعتبر مركزياً في مباحثات المناخ، يجب أن يبقى من مسؤولية الدول الصناعية والمتقدمة أولاً. كما أكد المجتمعون على ضرورة التمسك بمطالب البلدان النامية في تحميل المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة، من دون أن يكون ذلك مجرد حجة لكي لا تتحمل تلك الدول مسؤولياتها، لا بل عليها أن تغير في استراتيجياتها للتخفيف من الانبعاثات ومن التوجه نحو الاستيراد والاعتماد على الاستهلاك، باتجاه اعتماد سياسات أكثر تواضعاً واحتراماً للنظم الأيكولوجية.

● تأكيد المجتمع المدني العربي على ضرورة تحميل النموذج الحضاري المسيطر، القائم على اقتصاد السوق والمنافسة، مسؤولية تخريب النظم الأيكولوجية العالمية والتسبب بالكوارث المناخية وأن يدخل موضوع مراجعة النظام الاقتصادي العالمي في جدول أعمال مباحثات المناخ السنوية، تطبيقاً لقاعدة "لا يدرك الشبيه إلا الشبيه"، أي لا

## نقل التكنولوجيا

كما يدعو المجتمع المدني إلى إعادة مطلب "نقل التكنولوجيا" كبنء في جدول أعمال المفاوضات، الذي تم التخلي عنه في السنوات الأخيرة. وعدم القبول بحجة البلدان المتقدمة باعتبار هذه التكنولوجيا ملك القطاع الخاص الغربي الذي طوّرها وليست مسؤولية الدول نقلها ومنحها للدول النامية، مع العلم ان اصول العلوم والأبحاث، قبل موجة العولمة، كانت ممولة من الدول ومن دافعي الضرائب ومن عائدات موارد كانت من حقوق الأجيال وليس جيلا واحدا، وان الكثير من التجارب على الأبحاث حصلت في البلدان النامية وأن نتائج العلوم الرئيسية تعتبر ارثا تاريخيا وحقا من حقوق كل إنسان. وهنا شدد المجتمعون على اعتبار العدالة المناخية والانتقالية، هي عدالة بين الأجيال ايضا وليس من حق جيل أو جيلين او ثلاثة، استخدام موارد ناضبة (تشكلت عبر ملايين السنين كالوقود الأحفوري) في مثتي سنة، وحرمان اجيال قادمة من هذا الإرث التاريخي. وكذلك الأمر بالنسبة للتربة النادرة التي تصنع منها التكنولوجيا الخضراء ايضا. كما اعتبر المجتمعون أن إعادة الاعتبار لبدء نقل التكنولوجيا في المفاوضات ذات الصلة، يعني إخراج هذه التكنولوجيا من احتكار الشركات، ومن قوانين حماية الملكية الفكرية وانظمة منظمة التجارة العالمية، لكي تصبح ملك الجميع ويمكن توطئها وإنتاجها بشكل لامركزي. بالإضافة إلى الأخذ بالاعتبار بمفهوم العدالة التي تعني ايضا حق الجميع بالوصول الى الموارد دون استنزافها، وتأمين حقوق العمال الذين كانوا يعملون في التقنيات القديمة بعد الانتقال وتقليل ساعات العمل لتأمين فرص عمل أكبر.

## التمويل المناخي

حول موضوع التمويل المناخي، نظر المجتمعون بقلق شديد لتورط الدول الكبرى في تمويل الحروب الأخيرة في أوكرانيا وفلسطين والتي ستكون على حساب متطلبات تمويل صناديق المناخ. وابد المجتمعون مطالب البلدان النامية التاريخية بزيادة التمويل ومطالبة البلدان المتقدمة بالوفاء بالتزاماتها بضع مئة مليار دولار سنويا ابتداء من العام 2020، وأن يصبح التمويل مناصفة بين التخفيف والتكيف (بعد أن كانت حتى الآن 20 % للتكيف و80 % للتخفيف)، والربط بين الهدف العالمي للتكيف وزيادة التمويل.

كما دعا المجتمعون الى اعتبار الجوانب المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ على الموارد المائية والتسبب بالجفاف وتهديد الأمن المائي والغذائي، أمرا حيويا في مشاريع التكيف، وإيلائه الاهتمام الذي يستحق، نظرا لحساسية ملف المياه القصى في المنطقة العربية، وإلى إدراج موضوع ضرورة إعادة النظر بمشاريع السدود المائية الكبيرة ضمن المفاوضات المناخية، بالإضافة إلى إعادة النظر بمشاريع التلوية المكلفة التي تحتاج إلى الكثير من الطاقة وتتسبب بزيادة ملوحة البحار وتخريب النظم الايكولوجية. بالإضافة الى دعم توصية البلدان النامية الدائمة بضرورة تسهيل آليات التمويل.

"الأكثر فقرا"، وكذلك الأمر بالنسبة لمعظم دول المنطقة التي ستضربها الكثير من الكوارث المناخية كما هو متوقع.

كما تم التنبيه من محاولة تغيير اسم الصندوق وضياع الهدف من وضعه، مناشدين المفاوضات في اجتماع دبي عدم الأخذ بتوصيات اللجنة التي شكلت من أجل وضع هيكلته وتحديد من يجب أن يدفع ومن يجب أن يستفيد وألا تكون المساهمات في هذا الصندوق "طوعية"، بل ملزمة للبلدان الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي وللبلدان الناشئة الكبرى الأكثر تسببا الآن بالانبعاثات (كالصين) والبلدان النفطية الغنية والشركات الاستخراجية الكبرى والبنوك الداعمة. وان تكون مصادر التمويل بشكل تعويضات ناتجة عن ضرائب ملزمة، أي لا هبات أو تبرعات ولا قروض. كما لا يفترض أن يقر الصندوق من دون أن تحدد مبالغ محددة يفترض أن يحصلها هذا الصندوق المخصص للخسائر والأضرار، مع العلم أن الدراسات ذات الصلة تؤكد أنها ستكون ثلاثة أضعاف كلفة التخفيف والتكيف!

كما اوصى المجتمعون ممثلي الحكومات والمفاوضين العرب بضرورة مراجعة السند القانوني الذي يفترض الاستناد إليه، في حال لم يتم الوفاء بالتزام الدول المتقدمة لدفع التعويضات عن الخسائر والأضرار وفي حال اللجوء إلى المحاكم الدولية.

## الانتقال العادل

حول موضوع الانتقال العادل، أو ما يسمى العدالة الانتقالية أو العدالة المناخية، طرحت ضرورة إعادة النظر بالمفاهيم وإعادة توضيحها. فإذا كان المطلوب والمقصود الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقات المتجددة، والذي يمكن تفسيره من جانب البلدان المتقدمة تغيير التكنولوجيا (المنتجة في الغرب)، فإن هذا الهدف وهذا الانتقال لن يكون مجديا لمعالجة قضايا التنمية ولا تغير المناخ، لأننا بذلك ننتقل من الطاقة الاحفورية الناضبة وغير المتجددة إلى التكنولوجيا النظيفة التي تحتاج لإنتاجها إلى أترية نادرة وناضبة أيضا في صناعتها. مع العلم أن ما من طاقة بديلة عن الطاقة الأحفورية، بحجم الإنتاج والاستهلاك العالميين الحاليين (في حال تمكين البلدان النامية بأن تتساوى مع البلدان المتقدمة بطرق العيش والإنتاج والاستهلاك والوصول إلى الطاقة)، إلا الطاقة النووية صاحبة الكلفة الأعلى والتي تنطوي على مخاطر هي الأعلى دائما. لذلك يفترض أن يحمل مفهوم الانتقال، بالنسبة الى المجتمع المدني، الانتقال من نموذج حضاري يحتاج إلى الكثير من الطاقة إلى نظام يعتمد ويعيش على طاقة أقل. وهذا يعني تغيير النموذج الحضاري الاستهلاكي وقواعد العولمة التنافسية والتجارية، الى نظام أكثر عدلا وكفاءة.

## توصيات للحكومات والوفود العربية

● أوصى المجتمعون بأن يكون للمنطقة العربية مبادرة ما في الكوب 28، اسوة بتلك المبادرات التي تم إطلاقها في الكوب 26 في غلاسكو منذ عامين لنادية الخروج من الفحم الحجري ووقف دعم الوقود الأحفوري والتخفيف من غاز الميثان بالإضافة الى مبادرة حماية الغابات... بان تقدم المنطقة العربية مبادرة نوعية تطالب فيها بتغيير النظام الغذائي العالمي المسيطر (الاكل السريع) الذي يعتمد على استهلاك الكثير من اللحوم (مع العلم بما تتطلبه تربية الثروة الحيوانية من زيادة في استهلاك المياه ومساهمتها في القضاء على الكثير من الغابات والمنتجة للكثير من انبعاثات غاز الميثان، الأخطر بـ 30 مرة من ثاني اوكسيد الكربون...) والعودة الى النظام الغذائي المتوسطي القديم الذي كان أقرب إلى النظام النباتي ولا يعتمد على اللحوم الا في المناسبات، مما يخفف من ثلث الانبعاثات العالمية من الزراعة وتربية الثروة الحيوانية. بالإضافة الى العودة على الكثير من الزراعات البعلية القديمة، الموفرة للمياه والمقاومة للجفاف والمتكيفة أكثر مع التغيرات المناخية.

● وناشد المجتمعون الحكومات بضرورة وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة ومنها استراتيجيات لتدارك الكوارث المناخية وتغيير السياسات لاسيما سياسات الطاقة والنقل والمتسببين الرئيسيين للانبعاثات، نحو دعم وتطوير النقل العام والمشارك وبناء نظم تعتمد على طاقة أقل مع نظم التوفير والترشيد في الاستهلاك في القطاعات كافة لاسيما في الطاقة والمياه، وتشجيع الإنتاج اللامركزي من الطاقات النظيفة والمتجددة.

● اقترح المجتمعون مراجعة السياسات السكانية والتوزيع السكاني وضبط الزيادة، وتأمين سياسات متكاملة للتنمية ومتوازنة بين الريف والمدن للتخفيف من التركز في المدن المسبب بـ 70% من الانبعاثات العالمية.

● كما أوصوا بتغيير السياسات الزراعية نحو اعتماد المزروعات المتكيفة مع التغيرات المناخية والتي تحتاج الى مياه أقل وتحديث أساليب الري وتغيير انواع الزراعات، بالإضافة الى التعديلات المطلوبة في السياسات السياحية لنادية ضبط الاستهلاك في المياه وتخفيف الأثر البيئي والطاقي، بالإضافة إلى تشجيع الإنتاج الدائري في الصناعات ونظم الانتاج الاستهلاك والاستيراد وضبط انبعاثات الصناعات الكبرى. وتحسين ادارة النفايات مع تبني نظم الاقتصاد الدائري ومبادئ التخفيف واعادة الاستخدام والتصنيع ومنع حرق النفايات والطمر العشوائي المتسببة بانبعاثات غاز الميثان الأكثر فتكا بالمناخ.

● ودعا المجتمعون إلى تقليل ساعات العمل وتسهيل العمل من المنزل لتوفير الطاقة والنقل وتوفير فرص عمل إضافية لمحاربة البطالة والفقر. وتغيير نظم البناء التي تحتاج إلى الكثير من الطاقة والمياه الأبنية الزجاجية والعودة إلى البناء

كما تم اقتراح وضع ضريبة على الشركات الاستخراجية الكبرى وعلى البنوك التي لا تزال تدعم الأنشطة المنتجة للكربون بالإضافة الى الضريبة على الاعلانات المشجعة على المزيد من الاستهلاك والتسبب بكوارث متصاعدة في أكثر من مجال.

بالرغم من شبه الإجماع الذي ظهر في النقاش بين الخبراء حول عدم كفاية اتفاقية باريس لمنع تدهور الأوضاع وعدم تجاوز حرارة الأرض الدرجة ونصف، والضعف والغموض في هذه الاتفاقية التي تتناقض في بعض الأحيان، بكونها اتفاقية غير ملزمة ولا تحمّل المسؤوليات بشكل واضح وضمن قواعد محددة للقياس ولا تشير إلى عقوبات على الدول او الشركات التي لا تلتزم... بالرغم من هذا الإجماع على التوصيف، لم يتم الاتفاق بالإجماع على المطالبة بإعادة النظر باتفاقية باريس وطرح تعديل بعض بنودها، لاسيما تلك المتعلقة بصفة الإلزام (بدل ما يسمى "المساهمات المحددة وطنياً") وتحميل المسؤوليات الواضحة، خصوصا عندما سيتم وضع الإطار التنظيمي والتنفيذي لعمل صندوق الخسائر والأضرار والالتزام في دفع التعويضات للبلدان النامية المتضررة، لاسيما بعد أن بينت التقارير والتقديرات الأخيرة أن كلفة الخسائر والأضرار للكوارث المناخية هي أكبر بثلاثة أضعاف من كلفة التخفيف والتكيف والتي كانت مقدرة حسب اتفاقية باريس بمئة مليار دولار سنويا ابتداء من العام 2020.

كما لم يحصل إجماع حول فكرة اتخاذ المجتمع المدني موقفا بعدم مجارة مطالب بعض البلدان النفطية التي ستطرح في الكوب 28 بسحب وتخزين الكربون، واستبدال هذا المقترح المكلف وغير المقبول حتى الآن على المستوى التفاوضي الدولي كتقنية مأمونة لخفض الانبعاثات، واستبدال هذه الأكلاف الكبيرة على السحب والتخزين بدعم مشاريع التكيف والتخفيف في المنطقة العربية.

وقد أجمع المجتمعون على ضرورة عمل المجتمع المدني ومؤسساته على مراجعة المفاهيم المستخدمة في القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وقضايا تغير المناخ والعدالة المناخية، ودعم إنتاج مواد فكرية وإعلامية في سبيل إنتاج نموذج حضاري جديد أكثر عدلا واحتراما للنظم الايكولوجية. واعادة النظر بالكثير من المفاهيم الغربية المفروضة او التي تم تبنيها بدون تمحيص. وضرورة مراجعة استخدام تعابير مثل "التغيرات المناخية" بعد أن دخل العالم في مرحلة "الكوارث المناخية"، والانتقال من تعبير "الدول المانحة" الى تعابير مثل "الدول المسؤولة" أو "الدول المرتكبة"، والتمييز بين الهبات والإعانات والقروض والتعويضات والمستحقات، والتمييز بين الطوعي وذلك الإلزامي... الخ

القديم الأخضر الموفر على كل المستويات. وحماية الغابات وزيادة المساحات الخضراء ومكافحة التهريب والأعمال غير الشرعية في القطع.

● وطالبوا بوضع خطط طوارئ للتغيرات والكوارث المناخية على المستوى الصحي، لاسيما عندما ترتفع درجات الحرارة وتسجل أرقاما قياسية جديدة كل سنة، كما تم رصده في السنوات الثمانية الأخيرة، وتوسيع وتأهيل الحدائق العامة في المدن كمتنفس ومرطب للأجواء، والاستعداد للفيضانات وحالات الجفاف وارتفاع منسوب مياه البحار، ووضع او تطوير أجهزة الإنذار المبكر التي يمكن أن تساهم في التقليل من عدد الوفيات، وتنظيم الفرق المتخصصة وتدريبها وتجهيزها للتعامل مع أنواع متعددة من الكوارث (الانقاذ من الغرق وشفط المياه او الانقاذ من الحر او لمكافحة حرائق الغابات...) بالإضافة إلى ادارة النزوح واللجوء المناخي ايضا، بالإضافة الى تشكيل مجموعات حقوقية لرفع الدعاوى والمطالبة بالتعويضات اللازمة من المتسببين بالكوارث المناخية.

● واقتروا إعادة ضبط اتجاهات الخخصة وإعادة الاعتبار الى دور الدولة الراعية و المؤتمنة على ديمومة الموارد وحمايتها، بالإضافة الى حماية حقوق الإنسان الحالي وحقوق الأجيال القادمة أيضا.